إن مجرد وجود نظام قبلي، أو اقطاعي، يعني شيئا خطيرا، وشيئا شاذا في الواقع الاجتماعي العربي، ويجب العمل من جانب القوى التقدمية على انهائه، لا كواقع سياسي، هنا أو هناك، وانما كشكل اجتماعي للحياة. طبعا مثل هذا الانهاء هو عملية تطورية، لا عملية قسرية، ويفترض أن تكون مبنية على التحليل المستمر للواقع الاجتماعي في كل منطقة، أو في كل قطاع، ودفع كل ما هو ايجابي فيه، الى الأمام.

- نجد في المرتبة الثانية البنية الكومبرادورية المسيطرة، والتدفقات المالية، التي تغذي هذه البنية. إن الصفوة الاقطاعية - الكومبرادورية في المجتمعات العربية، تغذي الاتجاهات اليمينية، بكل تفرعاتها، وتؤثر في ذلك على الفئات الشعبية الأدنى، المرتبطة معها بالمنافع الصغيرة، والتي لا تنظر الى مصالحها، الأبعد مدى، وانما تنشد عموما وتشد معها كل الفئات التي تستطيع التأثير عليها الى التحركات الأشد رجعية، أو في أحسن الاحتمالات، الى مسالمة تلك التحركات، أو التعاطف معها.

- في المرتبة الثالثة، نجد هجرة اليد العاملة المؤهلة، أو الفنية، أو حتى العادية، سواء الى بلدان رأسمالية متطورة أم الى بلدان عربية غنية. الحالة الأولى قديمة، وترجع في جذورها بعيدا، الى ما قبل الحرب العالمية الأولى، وقد خلقت، إما مهاجرين دائمين مقطوعي الصلة نسبيا أو كليا بالوطن الأم، وإما مهاجرين، ذوي صلة عائلية، أو روحية، أو حتى سياسية، بهذه النقطة، أو تلك من البلاد؛ والحالة الثانية ترجع الى ما بعد ظهور الغنى في بعض البلدان العربية، وقد خلقت بشكل عام مهاجرين غير دائمين، وانما محافظون على أغلب صلاتهم في قريتهم الأصلية، أو مدينتهم. والصفوة العليا من المهاجرين يؤلفون، ليس دائما، وانما في أحيان كثيرة، نوعا من الانتلجنسيا اليمينية، أو الرجعية أحيانا، وتتحرك في هذه المنحى بشكل عفوي، ومستقلة، تارة، وبشكل منظم من خلال أحزاب، أو مؤسسات تبشيرية، أو مؤسسات اعلامية وثقافية تارة أخرى. يحصل هذا، لأن الهجرة نفسها، كثيرا ما تحصل بناء على اصطفاء، أو كثيرا ما يرافقها توظيف طبيعي، عفوي، أو قسري، لامكانات المهاجر النوعية في مصلحة البنى القائمة، التي هي بطبيعتها رجعية. حتى المهاجرون المؤقتون من العمال، يضطرون للتكيف، لأن الفرص المتاحة لديهم مرحليا على الأقل ضعيفة من أجل التكتل، أو النضال النقابيين، فهم غرباء، معرضون للطرد في كل لحظة، تقع عليهم اعباء عائلية في قريتهم، أو مدينتهم، ويصبح دخلهم مع التضخم النقدي، والغلاء المتصاعد أضعف، فأضعف في قيمته الشرائية، وكثيرا ما يصل الى حد الكفاف.

إن المنحى التقدمي، وهو كفاحي بطبيعته، لا يقدم، ولا يستطيع أن يقدم، مرحليا، وفي عدد غير قليل من المناطق، للفئات، التي مررنا عليها بشكل اجمالي، لا الحماية الضرورية، ولا المرتكز المالي، بل ولا المنظور الايديولوجي أو السياسي، المقبولين واقعيا في كثير من الأحيان.

كل ذلك هو طبيعي بمجمله: الرجعية ومن خلفها الأمبريالية هما اللتان تسيطران بشكل عام على الأنظمة، وعلى مختلف المؤسسات السياسية والمالية والاقتصادية؛ يخلق القانون الجدلي النقيض التقدمي في هذا الوقع، وهو نقيض تطوري، لا ينشأ دفعة واحدة، وانما تدريجياً، ولا يكون المنظور التقدمي لديه صافيا واضحا، وانما تضع عليه مرحليا كل رواسب المجتمع بصماتها، ويصفوا، ويتبلور تدريجيا أيضا، بشكل تطوري، وعلى ضوء تجارب عديدة، ومريرة، ودامية، مما رأينا، ونرى نماذج منه. وعندما يستكمل النقيض التقدمي بناءه بشكل كاف، يستطيع فقط حينئذ، أن يتسلم زمام المبادرة، ويقود القوى الحية في البلاد. ومن أجل التسريع في الوصول الى هذه المرحلة، لابد من الفعل الانساني الارادي، الواعي، الذي يستطيع أن يشق طريقه، ويتوسع ويقوم بالانجاز في خط متصاعد.

طبعا، تشترك البلاد العربية في الكثير من الأمور مع العالم الثالث، وربما الاختلاف هنا